

المستخلص

احمد حافظ حميد. برامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي وانعكاساتها الاقتصادية في بلدان نامية مختارة. (اطروحة دكتوراه) . - الجامعة المستنصرية : كلية الادارة والاقتصاد : قسم الاقتصاد ، ٢٠٠٩ .

في البدء لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والامتنان للأساتذة الأفاضل رئيس وأعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بقبول مناقشة وتقييم وتقويم مضامين أطروحتي هذه وسأكون ممتناً لإجراء أي إضافة أو تصويب تروونه يغني البحث ويزيد من رصانته العلمية، اسمحو لي ان أقدم ملخصاً قصيراً لمضامين أطروحتي الموسومة (برامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي وانعكاساتها الاقتصادية في بلدان نامية تجارب مختارة) أن البحث في جميع جوانب سياسات برامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي يعد موضوعاً واسعاً في نطاقه ومعقداً في مضامينه . اذ تشتمل تلك البرامج على جانبيين أساسيين :

الجانب الأول يتعلق بالطلب الكلي ابتداءً من طبيعة الصلة الرابطة بين تراكم حجم المديونية والفوائد المترتبة عليها ومشكلاتها والتكيفات الضرورية الواجبة التنفيذ داخل الاقتصاد الوطني لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات من سياسات مالية ونقدية وسعرية تلك المرتبطة بالامد القصير .

الجانب الثاني يتعلق بالعرض الكلي المرتبط بآليات السوق وطبيعة الدور التدخلية المحدود للدولة في تنفيذ التكيفات المطلوبة في مجال السياسات الكلية في سبيل انجاز رفع كفاءة تخصيص الموارد وايجاد البنية التشريعية المرتبطة بالامدين المتوسط والطويل .

ومنذ عقد الثمانينيات عانت الكثير من الاقتصادات النامية من تقاوم الاختلالات الهيكلية وتزايد العجزات في الموازنة ، وارتفاع معدلات التضخم والبطالة ، وتدني مستويات المعيشة فضلاً عن عدم قدرتها على خدمة الدين العام الخارجي نتيجة الافراط في حجم الاستدانة وسوء استخدام تلك التدفقات المالية .

كما صار اختلال التوازن الخارجي من ابرز المشكلات التي اصيبت بها الكثير من اقتصادات الدول النامية ، ولاسيما عندما اتخذ الاختلال هذا صفة العجز المفرط في الحساب الجاري الامر الذي ادى الى عدم التمكن من تمويل هذا العجز بتدفقات راس المال التلقائية ، مما اجبر حكومات تلك الدول على الاستعانة بمصادر التمويل الخارجي ، ولاسيما القروض الخارجية المشروطة ، الا ان ذلك لم يسهم في حل تلك المشكلة وانما اسهم في زيادة تعقيدها، إذ تعرضت اقتصادات تلك الدول الى المزيد من الصدمات الخارجية في اثناء عهدي السبعينيات والثمانينيات، وتزامن ذلك مع بروز مستجدات دولية لم تكن في صالحها.

وبمرور الزمن تقاومت تلك الاختلالات وصارت ظاهرة مزمنة وعميقة بسبب اخفاق السياسات الاقتصادية الحكومية التي تقدم الاعتبار الاجتماعية على اعتبارات الانتاج والكفاءة ، وتقدم المعطى السياسي على المعطى الاقتصادي ، اذ كانت تلك السياسات تدعم التخطيط غير الكفوء للموارد الاقتصادية ، كما اسهمت سياسات الاستثمار غير الرشيدة وتزايد المدفوعات الخارجية غير التنموية في تعزيز تلك الاختلالات أيضاً، وبذلك تعاضدت العوامل الداخلية والخارجية في ادامة تقاوم العجز الخارجي وقصور الموارد المالية المتاحة للمدفعات ، ومن هنا صارت تلك الاختلالات المزمنة بمثابة أسبابٍ تتذرع بها حكومات الدول النامية لتبني المناهج المتاحة ومنها ذلك

الذي تتضمنه برامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي . وفي الواقع كانت تلك البرامج تتباين في مضمونها ومداهها من حيث طبيعة الاجراءات ومدى شمولها. الا انه في اغلب الاحيان اقترنت عملية الاصلاح لتلك البرامج والتي ينبغي على الدولة التي تتقدم بطلب الاستدانة من موارد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الالتزام بتنفيذ الحزم الاجرائية المعتمدة من قبل الصندوق والبنك الدوليين . ولقد صيغت تلك البرامج على وفق انموذجات نظرية رصينة علميا وهي تتضمن حزمة من الاجراءات تسعى عن طريقها الى احداث تغير منتظم في مسار الاقتصاد يهدف الى الحد من الاختلالات الداخلية والخارجية ، عن طريق مجموعة متنوعة من التغيرات في السياسات الاقتصادية ، الامر الذي يجعل من الاقتصاد قادرا على التكيف ومن ثمة مواكبة المستجدات الدولية .

وتكمن أهمية الموضوع في اشكالية التعارض بين الاهداف التي تقتضيها اجراءات برامج التكيف الهيكلي المتمثلة في استعادة التوازن الداخلي والخارجي في الامد البعيد والتي كثيراً ما تكون مقترنة بانعكاسات سلبية على بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والناجمة عن اهداف تقتضيها برامج التثبيت الاقتصادي على الامد القصير فضلا عن التعارض بين اهداف استعادة التوازن الداخلي والخارجي نفسيهما واهداف السياسة الاقتصادية الحكومية في انجاز الاستخدام الكامل والنمو وعدالة توزيع الدخل .. الخ .

وطالما ان تقصي انعكاسات تطبيق برامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي في معالجة الاختلالات التي تعاني منها اقتصادات الدول النامية يعد عملا واسعا ، لا يمكن لمثل هذه الدراسة استيعابه بالكامل ، لذا تم التركيز على عينة مختارة من الدول النامية تغطي الاطار العام الاوسع لدراسة اسباب تبني البرامج وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية ، ومن ثم اختيار دليلان تجريبيين يغطيان اطارا خاصا اضيق لدراسة اسباب تبني البرامج وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية في منهج مقارنة ان اهمية البحث تنبثق من الوقوف على مديات التباين في الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن تبني برامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الاول: ان تبني برامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي في الدول الهيكلي وصولا الى تقويم موضوعي لمديات نجاح او فشل تلك البرامج لتشكّل بذلك تراكما معرفيا يمكن الافادة من معطياته مستقبلا.

" مشكلة البحث:-

فشل سياسات التدخل الحكومي كانت عاملا اساسيا في زيادة حدة الاختلالات الهيكلية في الدول النامية، مما استدعى تبني سياسات اصلاح اقتصادي كان من بينها برامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي لمعالجة هذه الاختلالات.

هدف البحث:-

يهدف البحث الى تحليل وتقويم سياسات برامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي في الدول النامية.

فرضية البحث:-

استت تحليلات البحث على فرضية بمحورين:

المحور النامية يؤدي الى انعكاسات سلبية على مسار بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية على الامد القصير، الا ان ذلك لا يلغي امكانية ورود انعكاسات ايجابية على المسار نفسه على الامد الطويل تزامم سابقاتها، وقد تتباين او تتشابه تلك الانعكاسات بحسب ظروف كل دولة.

المحور الثاني: ان كلف سياسات برامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي جاءت بسبب تقديم اعتبارات الكفاءة الاقتصادية على الاعتبارات السياسية والاجتماعية، وهي تُفضّل سياسات التدخل الشمولي المعتمدة سابقا.

الفصل الثالث تناول برامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي وانعكاساتها على بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في مصر، و تضمن الفصل ثلاثة مباحث.

الفصل الرابع تناول برامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي وانعكاساتها على بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في المكسيك.

وتوصلت الاطروحة الى جملة من الاستنتاجات

١- على الرغم من الانتقادات الموجهة لبرامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي، إلى أن الدراسة توصلت إلى استنتاج هو أن الانتقادات الموجهة إلى هذه البرامج تقتقد إلى الحيادية، إذ أن أسباب عدم نجاح تطبيق هذه البرامج لا تعود إلى آلية عمل هذه البرامج، وإنما تعود إلى طبيعة السياسات الاقتصادية في الدول النامية المطبقة لهذه البرامج، والتي أدت إلى تشويه بنيتي الإنتاج وقوة العمل، الأمر الذي أدى إلى انعكاسات اجتماعية سلبية ولاسيما انتشار البطالة والبطالة المقنعة على وجه الخصوص، فضلاً عن انعكاسات اقتصادية سلبية أخرى متمثلة في ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض القدرة الشرائية، وما نجم عن ذلك كله وسواء من انعكاسات سلبية تمثلت في اتساع الفجوة بين الاغنياء والفقراء.

٢- حدوث تحسن في اغلب المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في دول العينة ودولتي الدليلين التجريبيين.

اما ابرز التوصيات التي توصل اليها الاطروحة فهي الآتي:

١- ان اعادة صياغة السياسة الاقتصادية ولاسيما في الدول النامية يتطلب التركيز على المعطيات النظرية الاقتصادية ومستجدات الظرف الدولي، بدلا مما هو سائد في اغلب الدول النامية التي تركز سياستها الاقتصادية على المعطيات السياسية.

- أن نجاح برامج التثبيت الاقتصادي، والتكيف الهيكلي، يتطلب خلق بنيتين رصينتين الأولى : بنية فوقية تقوم على تبني فلسفة مبادئ السوق الحر مع التركيز على المنهج الاقتصادي للتطور كشرط ضروري مقترن ذلك بفلسفة الحكم الديمقراطي اي التركيز على المنهج السياسي كشرط كافٍ.

أما الثاني : فيتمثل بقيام بنية تحتية رصينة تسهم في انجاز الاهداف المتوخاة بكفاءة عن طريق بناء السياسة المالية والنقدية والتجارية التي توصي بها برامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي، من دون اغفال الدور الحاسم للقطاع الخاص في ادارة وتخصيص الموارد الاقتصادية في اطار فلسفة اقتصاد السوق الحر. مع تقوية دور الدولة في مجالات البنى التحتية والتشريعات الضرورية لمرحلة التحول ومعالجة اخفاقات السوق فضلا عن وظائفها التقليدية الاخرى.